تحليل نمو وهيكل الائتمان النقدي المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)

الباحثان:

1. **أ.د. نزار كاظم صباح الخيكاني** Email: nazar.sabah@qu.edu.iq
2. **رندة شاكر جاسم** Email: admin.ecco21.15@qu.edu.iq

جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يعد الائتمان المصرفي بوصفه أداة حساسة التأثير في النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المختلفة المتقدمة منها والنامية، وتبرز أهميته في فاعليته ازاء المصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، فضلا عن ان كونه بمثابة الاستثمار الأكثر قوة على إدارة المصرف ، وفي العراق وعلى الرغم من الطبيعة الريعية لاقتصاده فان الائتمان المصرفي واحد من الخدمات المصرفية المهمة التي تلجأ اليها المصارف التجارية العراقية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وعلى هذا الاساس يهدف البحث الى تحليل نمو الائتمان المصرفي ومكوناته في العراق خلال المدة (2004-2020) من خلال ثلاثة مباحث رئيسة ، وكان من اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها هو تفوق اسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص مقارنة واسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام.

الكلمات المفتاحية: العراق، الائتمان النقدي المصرفي، الائتمان الخاص، الائتمان العام.

Abstract

Bank credit is considered as a sensitive tool influencing economic activity in different economies, advanced and developing, and its importance is highlighted in its effectiveness in relation to commercial banks and other

intermediary financial institutions. Bank credit is one of the important banking services that Iraqi commercial banks resort to to revitalize the national economy. It is the superiority of the cash credit contribution granted to the private sector compared to the cash credit contribution granted to the public sector.

Key words: Iraq, bank cash credit, private credit, public credit.

مقدمة.

تبرز اهمية الائتمان المصرفي بوصفه أداة حساسة التأثير على النشاط الاقتصادي ان احسن استخدامها في صالح الاقتصاد الوطني ، وهو لذلك الاداة بالغة الاهمية في الاقتصادات المختلفة المتقدمة منها والنامية، ومن خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونها تفقد المصارف دورها بوصفها وسيطاً ماليا، وتبرز أهميته في فاعليته ازاء المصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، فضلا عن ان الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قوة على إدارة البنك نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيارها، بوصفه نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني و عليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه.

وفي العراق وعلى الرغم من الطبيعة الريعية لاقتصاده فانه يعاني من تشوهات في نمو الاقتصادي ناهيك عن الارتفاع من مستوى الأسعار، والائتمان المصرفي واحد من الخدمات المصرفية المهمة التي تلجأ اليها المصارف التجارية العراقية لتنشيط الاقتصاد الوطني، نظراً لدورها الوسيط بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض (المودعين) والوحدات الاقتصادية ذات العجز (المستثمرين) عن طريق منح القروض والتسهيلات المصرفية لهذه الوحدات، وعلى الرغم من ذلك ان الاقتصاد العراقي يعاني من تلكؤ دور الائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي.

أهمية البحث.

تنبع أهمية البحث بوصف الائتمان المصرفي في العراق واحد من المواضيع المهمة والحيوية في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دوره على التأثير في قطاعات الاقتصاد الوطني لاسيما ما يتعلق بدوره بالارتفاع بمستوى النشاط الاستثماري العام والخاص من جهة، نظراً للتسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف التجارية للقطاعين الخاص والعام لبناء الاستثمار وهو امر من خلاله الإسهام بزيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم زيادة نموه الاقتصادي.

مشكلة البحث.

تكمن مشكلة البحث في التعرف على اتجاهات نمو الائتمان المصرفي وتحليل مكوناته الرئيسة ، وهي تتجلى في التساؤل حول كيفية مسار الائتمان المصرفي وتقلبات نمو ومدى اسهام مكوناته فيه في العراق للمدة (2004–2020).

أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم وأهمية الائتمان المصرفي نظريا.
2. تبيان انواع الائتمان المصرفي وهيكليته.
3. تحليل نمو الائتمان المصرفي ومكوناته في العراق خلال المدة (2004–2020).

فرضية البحث.

يتبنى البحث فرضية يمكن صياغتها بالشكل الاتي :

(أن تقلبا في اسهام مكونات الائتمان المصرفي انعكست في نمو واتجاهات الائتمان المصرفي في العراق خلال المدة (2004–2020).

منهج البحث.

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي في تحليل النتائج.

هيكلية البحث.

بغية الوصول الى تحقيق اهداف البحث والتحقق من فرضيته، جرى تقسيمه الى ما يأتي:

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي

اولا: مفهوم الائتمان المصرفي واهميته.

1. لمفهوم:

يعد الائتمان المصرفي ذا شأن كبقية المفاهيم الأخرى في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، فقد عرف بشكل عام بأنه عملية تزويد الأفراد والمؤسسات و المنشأة في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة [1]، وهو نوع من انواع التمويل القصير الأجل التي تحصل علية المؤسسات والمشروعات والافراد من المصارف[2].

ويعرف ايضا بانه تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها امداد الأفراد والمؤسسات والمشروعات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال مع فوائدها والعمولات المستحقة عليها وجميع المصاريف اما دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ مسجلة ومحددة مسبقا [3].

وعليه فانه عقد يتعهد بمقتضاه المقرض (المصرف) بتسليم عميله المقترض مبلغ من النقود أو يضعه في حسابه، مقابل التزام العميل برد هذا المبلغ عند حلول الوقت المتفق علية مضافاً إليه عوائد القرض، وعمولة المصرف، ومن ذلك نجد أن الائتمان المصرفي هو ابسط صور الاعتمادات المصرفية حيث يضع المصرف المبلغ تحت تصرف عميله ويمكن للعميل التصرف بالمبلغ دون شرط أو قيد[4].كما وعرف الائتمان المصرفي

---

(1) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان–الأردن، 2006، ص74.

(2) يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية "التحليل المالي في المؤسسات، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2012، ص248 .

(3) عبد العزيز وماهر الامين وايمان انجرو، التحليل الائتماني ودورة في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين، العدد (3)، المجلد (28)، 2006، ص194 .

(4) محمد علي محمد احمد البنا، القرض المصرفي "دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعه الاسلامية والقانون الوضعي "، ط1، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص452 .

بأنه عملية تعاقد ذات عوض تحتاج إلى فترة زمنية وتستدعي قيام الثقة بين المتعاملين المقرض والمقترض اذ يشترط المصرف الثقة بالمقترض[5]، كما يمكن تعريف الائتمان المصرفي بانه إمكانية الفرد أو المؤسسة التجارية أو السلطات الحكومية في الحصول على قيم حالية (نقود، خدمات ، بضائع) بتأجيل التسديد عادة على شكل نقد في وقت محدد بالمستقبل[6].

ومن الجدير بالذكر ان مفهوم الائتمان يرتبط بمفاهيم اخرى مثل السياسة الائتمانية: التي تعد مجموعة من المبادي التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وأجال استحقاقها وشروطها الرئيسية ، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط المصرف في مجالات قرار منح التسهيلات الائتمانية ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام امواله بهدف تحقيق افضل عائد واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت أي تطورات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند اليها المصرف في قرار منح الائتمان ، وان الهدف الأساسي للسياسة الائتمانية في المصارف هو تحديد أنواع القروض التي تقع ضمن خطة المصرف لتمويلها بالشكل الذي يمكن أن يضمن ربحية المصرف، حيث لابد للمصرف أن يستثمر الودائع الموجودة لديه في مجالات ومشاريع ذات ربحية عالية مع مراعاة متطلبات السيولة، فالتوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية يتحقق من خلال السياسات الائتمانية الواعية والمدروسة. [7] وكذلك الجدارة الائتمانية التي تعني قابلية الحصول علي الائتمان وتعد مهمة وشرطا ضروريا في تمكين العميل من الحصول على طلبه من الائتمان وبشروط أفضل وهنا يتم تحديد الجدارة الائتمانية بالملاءة المالية والسمعة والشهرة والحصة من السوق تحسنت الجدارة الائتمانية للعميل من حيث الجهة الممتلكة للائتمان: ويقسم الائتمان على شكلين هما: [8][9]

أ. الائتمان الخاص : اي ان الشخص المستلم او المتلقي للائتمان يكون فرد او شركة او مؤسسة، اي ما يعقده أشخاص القانون الخاص وكذلك إلى الاشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة، وتعتمد قدرة الاشخاص في الحصول على الائتمان على الايرادات

(5) عبدالمطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) ،الدار الجامعية، الأسكندريه، 2007، ص143

(6)Chapin, Albert, and Hassett, ceorge. Credit and collaction: Principles and Practice, Newyork: Mcgrew Hillboock company Inc., 1960, p.4

(7) منال جابر مرسي ،الإئتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصرن دراسة قياسية للفترة (١٩٩١-٢٠١٩)، مجلة البحوث المالية، المجلد (٢٢) – العدد الأول – يناير كلية التجارة – جامعة سوهاج، بورسعيد،2021، ص138

(8) اسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، كلية الحقوق-جامعة الاسكندرية،2005، ص124 .

(9) W.Brammertz I, Akkizidis,w,Berymann R.Entin and M. R ustman.(2009). unified Financial Anal ysis, John wiley & sons Ltd.p125

المستقبلة المنتظر تحقيقها والتي ستدفع منها ديونها عندما يحين الوقت المحدد للسداد وكذلك تعتمد على الثقة التي تتمتع بها لدى الائتمان.

ب. الائتمان العام: ويمنح إلى الاشخاص العامة اي الدولة او شخصاً معنويا من شخصياتها ، كالبلديات ومجالس المحافظات، وتعتمد قدرة الدولة في الحصول على الائتمان المصرفي على مقدرة الافراد المالية في المجتمع ومؤسساته المصرفية وكذلك على الاستقرار السياسي لدى الحكومة ومركزها المالي وعلى مدى محافظتها على تسديد ما عقدته من القروض من قبل وعلى الوقت المحدد إصدار القرض.

اما من حيث طبيعة الائتمان، يقسم على: [10]

أ. **الائتمان النقدي** : يقدم بشكل مباشر ويسمى بالتسهيلات الائتمانية المباشرة ، وهو الأكثر شيوعا في نشاط المصارف التجارية، ومضمونه هو قيام المصرف بمنح مبالغ نقدية مباشرة إلى طالبي الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها. وان أكثر انواع هذا الائتمان هو الحساب الجاري المدين والكمبيالات المخصومة والقروض والسلف، وان اهم ما تقوم به المصارف هو تقديم العروض من اجل الإنتاج والاستثمارات والاستهلاك والتوزيع [11].ويتعهد المقترض بسداد الأموال مع الفائدة على شكل دفعه واحدة [12].

ب. **الائتمان التعهدي** : وهذا النوع من الائتمان الذي يقدمه المصرف الى العميل بشكل غير مباشر ويسمى بالائتمان او التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة مثل(بطاقة الائتمان ،خطاب ضمان ،الاعتماد المستندي) [13].

2. أهمية الائتمان المصرفي.

يعد الائتمان المصرفي واحد من القنوات النقدية التي لها دور فعال في الاقتصاد الوطني ونموه ومصدر مهم من مصادر اشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية، ويمكن للباحث عرض اهميته من خلال الوظائف الاتية:

---

(10) نصر حمود مزنان، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2008)، مجلة جامعة كربلاء، العدد الرابع، المجلد التاسع، 2011، ص 72 .

(11)Brealey, Richard A. & myers, Stewart C. & Allen, Franklin- principles of Corporate Finance. 10th,ed . New York;McGraw-Hill.2011.p13.

(12) سعدي احمد حميد الموسوي 2010: البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية (2005-2010) ص56.

(13) Breaky, Richard A. & myers, Stewart C. & Allen, Franklin- prluciples of Corporate Finance. 10th,ed . New York;McGraw-Hill.2011.p14.

يسهم للائتمان المصرفي في تطوير النشاط الاقتصادي ، اذ تعمل القروض على خلق فرصة العمل وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة. فأن تحديد حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف التجارية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية أمرا ضروريا وذلك لحساسية تأثيره في النشاط الاقتصادي فانخفاضه يؤدي إلى كساد النشاط الاقتصادي وفي حالة زيادته يؤدي إلى ضغوط تضخمية وأن كلا الحالتين تسبب حدوث آثار اقتصادية خطرة يستوجب معالجتها [14].

كما يسهم الائتمان المصرفي في رفع معدلات الاستهلاك للأفراد محدودي الدخل من خلال تقديم القروض لهم ومساعدتهم في شراء السلع والخدمات التي لا يتمكنون من شرائها وتشجيعهم على الادخار، مما يترتب عليهم التزامات لدفع قيمه الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية وبذلك يساعد الائتمان على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة حصه السوق وزيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد . [15]

ويعمل على زيادة حجم المعروض النقدي من خلال حصول المقترضين على الائتمان المصرفي ، اذ يهتم الائتمان المصرفي في ضبط عرض النقد، وتعتبر التسهيلات الائتمانية ذا أهمية للمصارف وهي المصدر الأساسي لإيرادات المصرف [16].

فضلا عن هميته في تشغيل الموارد المعطلة التي تستلزمها المشاريع الاقتصادية من خلال تمويلات قصيرة الاجل، وبهذا فأن المقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤمنه تحقق له دخلاً مريحاً وبالمقابل فان المقرض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب [17]

---

(14) دعاء محمد زايده: التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني "دراسة تطبيقية على المعارف العاملة في قطاع غزه " رساله ماجستير غير منشوره ، علية إنجازه بالجامعة الإسلامية –غزه، 2006، ص34.

(15) الدوري ،زكريا ويسرى السامرائي: المصدر السابق ، ص77-76

(16) Aquanno , Scott , Brennan , Jordan 2018 . The politics of cahadian Monetary policy . Reassessing Canadian in flation , Part II . Journal of Economic , issues (M.E. Sharpe Inc .) 50(3) 814-833.

(17) الدوري ،زكريا ويسرى السامرائي: مصدر سابق ،ص77-76

المبحث الثاني

تحليل نمو الائتمان المصرفي وهيكله في العراق للمدة (2004-2020)

اولا: تطور نمو الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)

يتضح من خلال الجدول (1) ان متوسط نمو الائتمان المصرفي السنوي بلغ نحو 49.5 % خلال مدة البحث (2004-2020) وجاء ذلك للتغيرات في النمو السنوي التي تتمعن بالتغلب بالارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى ، فبعد ان بلغ نحو108.4 % عام 2005 انخفض بشكل مستمر ليصل الى 23.8 % عام 2009 وقد جاء ارتفاعه في عام 2005 نظراً لتحرير الائتمان العام 2004 وفق قانون البنك المركزي للرقم 56 لسنة 2004 وبموجبه حصل بعض التطور باتجاه استقلال السياسة النقدية الامر الذي اثر على السياسة الائتمانية ،وكان سبب في تراجع نموه خلال السنوات (2005-2009) انما تعود بشكل رئيسي الى التراجع في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام وقد عاود الى الارتفاع في نموه ليبلغ نحو 106.0% عام 2010 وذلك على اثر زيادة النمو السنوي لكل من الائتمان المصرفي النقدي منه والتعهدي الممنوح للقطاعين العام والخاص، وعلى اثر تراجع النمو السنوي لكل من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص وتحقيقه معدلات نمو سلبية عام 2015 بسنبة قدرها(9.1-%) و (2.2-%) لكل من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على التوالي لكل منهما.

أما السنوات (2016-2020) فقد شهدت تقلباً واضحاً في تحقيق النمو السنوي فبعد ان كان سلباً للسنوات (2015-2016-2017-2018) بالنظر لتراجع معدلات النمو سواء للائتمان التعهدي ام الائتمان النقدي التي يمكن ايعاز اسبابها الى الظروف الامنية غير المستقرة خلال تلك السنوات وتفويض دور نشاط القطاع الخاص نتيجة سيطرة تنظيم داعش الارهابي على عدد من المحافظات الغربية في العراق وبالنظر لتحقيق الاستقرار سواء الامني منه او الاقتصادي بعد عام 2019 سجل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعين العام والخاص ارتفاعاً في نموه السنوي ليصل الى 11.8 % عام 2020 وكان هذا الارتفاع يعود الاساس الى نمو الائتمان النقدي بمعدل سنوي نحو 1.8 % عام 2020 في حين كان النمو السنوي للائتمان النقدي نحو 1 % .

جدول (1)

حجم ونمو اجمالي الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)

مليار دينار/ نسبة مئوية

السنة	اجمالي الائتمان المصرفي	النمو السنوي %	اجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص	النمو السنوي %	اجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام	النمو السنوي %
2004	204		620		824	
2005	767	276.0	950	53.2	1717	108.4
2006	784	2.2	1881	98.0	2665	55.2
2007	1072	36.7	2387	26.9	3459	29.8
2008	618	-42.4	3978	66.7	4596	32.9
2009	1044	68.9	4646	16.8	5690	23.8
2010	3194	205.9	8527	83.5	11721	106.0
2011	38525	1106.2	20860	144.6	59385	406.7
2012	44491	15.5	28123	34.8	72614	22.3
2013	51361	15.4	32258	14.7	83619	15.2
2014	52103	1.4	32928	2.1	85.31	1.7
2015	45066	-13.5	32220	-2.2	77286	-9.1
2016	39342	-12.7	31120	-3.4	70462	-8.8
2017	36074	-8.3	29530	-5.1	65604	6.90
2018	34591	-4.1	29232	-1.0	63823	2.70
2019	37298	7.8	30024	2.7	67322	5.5
2020	40396	8.3	34872	16.1	75268	11.8
المتوسط		104.0		34.3		49.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

ثانياً تحليل تطور هيكل الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)

وتشمل مجموعة من التسهيلات الائتمانية المباشرة التي تتضمن القروض والسلف فضلاً عن الاوراق التجارية المقسومة، إذ يوضح الجدول (2) اجمالي الائتمان النقدي المصرفي ونموه للمدة (20004-2020)

فقد اسهم هذا الائتمان بشكله الاجمالي سواء الممنوح منه للقطاع الخاص ام الممنوح منه للقطاع العام بنسب متفاوتة كانت تتجه نحو الزيادة المستمرة لاسيما خلال السنوات(2011–2020) باستثناء تحقيقه نسبة اسهام عالية خلال السنوات(2004–2010) بسبب عدم الاعلان عن بيانات الائتمان التعهدي خلال السنوات (2004–2010) فبعد ان بلغت نسبة اسهامه نحو34.3 % عام 2011 ازداد ليصل الى 66.2 % في عام 2020 محققاً نسبة اسهام في متوسط مدة البحث بلغت نحو70.4%، وكان اسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص الى اجمالي الائتمان النقدي متفوقاً في متوسط المدة كلها اذ بلغ نحو 61% مقارنة واسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام البالغ نحو 39 % ، وعلى الرغم من تفوق الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فانه سجل تراجعاً من نسبة اسهام بلغت نحو 75 % عام 2004 الى نسبة 52 % عام 2020 لأسباب ترتبط بالظروف الامنية والاقتصادية لاسيما بعد عام 2014، وان كان متفوقا نظرا لزيادة عدد المصارف الاهلية والاجنبية واسهامها في تقدير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ، اذ يعزى التراجع في اسهامه ما بعد عام 2015 ولغاية عام 2016 بشكل رئيس الى الظروف التي مر بها العراق والمتمثلة بسيطرة تنظيم داعش على بعض المحافظات العراقية التي من شئنها فوضت دور القطاع الخاص في ممارسة نشاطه الاقتصادي وبالتالي انخفاض الممنوح له من المصاريف المحلية، الا انه وبعد استقرار الوضع الامني بعد طرد التنظيمات الارهابية بدأت المصارف التجارية بالتوجه نحو منح الائتمان لاسيما للقطاع الخاص ودلالة ذلك هو زيادة اسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من 50 % عام 2019 الى 52 % عام 2020 ، ويعد ذلك مؤشر جيد على انخفاض أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، ومع ازدياد نسبة الائتمان المتعثر في هذا القطاع الى اجمالي الائتمان النقدي ، إذ بلغ (10.08%) عام 2020 بعد ما كان (9.9%) عام 2019 مما يعني ان هنالك زيادة بالمخاطر على النظام المصرفي وإن لم تشكل خطراً كبيرا حالياً، ولكن من الممكن ان تكون ذات مخاطر عالية على النظام المصرفي في حالة عدم الغاية في هذه المخاطر[18]

(18) البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2020، ص39.

جدول (2)

تطور هيكل الائتمان النقدي المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)

مليار دينار/ نسبة مئوية

السنة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام	الاسهام النسبي %	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	الاسهام النسبي %	اجمالي الائتمان النقدي المصرفي	النمو السنوي %	اجمالي الائتمان المصرفي	اسهام الائتمان النقدي/اجمالي الائتمان المصرفي %
2004	204	25	621	75	825		825	100
2005	767	45	950	55	1717	108	1717	100
2006	784	29	1881	71	2665	55	2665	100
2007	1072	31	2387	69	3459	30	3459	100
2008	618	13	3978	87	4596	33	4596	100
2009	1044	18	4646	82	5690	24	5690	100
2010	3195	27	8527	73	11722	106	11722	100
2011	8988	44	11365	56	20353	74	59385	34.3
2012	13789	48	14650	52	28439	40	72613	39.2
2013	13004	43	16948	57	29952	5	83619	35.8
2014	16378	48	17745	52	34123	14	85031	40.1
2015	18683	51	18070	49	36753	8	77286	47.6
2016	18999	51	18181	49	37180	1	70462	52.8
2017	18501	49	19452	51	37953	2	65604	57.9
2018	18271	47	20216	53	38487	1	63824	60.3
2019	21011	50	21042	50	42053	9	67323	62.5
2020	23951	48	25867	52	49818	18	75268	66.2
المتوسط		39		61		33		70.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

الخاتمة

اولا: الاستنتاجات:

1. ان تفوق اسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص في متوسط المدة المدروسة البالغ نحو 60.8% مقارنة واسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام البالغ نحو 39.2% يعزى الى زيادة عدد المصارف الاهلية والاجنبية يعد مؤشر جيد على انخفاض اثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص الا ان ازدياد نسبة

الائتمان المتعثر في هذا القطاع الى اجمالي الائتمان النقدي ، البالغة نحو 10.08%عام 2020 بعد ان كانت نحو 9.9% عام 2019 امرا يثير القلق ازاء زيادة المخاطر في النظام المصرفي.

ثانيا: التوصيات:

1. ضرورة قيام المصارف التجارية بإيلاء الاهتمام للائتمان المصرفي لاسيما النقدي منه بوصفه متغيرا مهما من شأنه الاسهام بتحقيق الاهداف التي يسعى اليها كل من المقرضين والمقترضين سواء في مجال جذب ودائع المدخرين ام في مجال تطوير النشاط الاقتصادي.
2. ضرورة اتباع سياسات نقدية ومالية تنسجم واهمية تحقيق الاستقرار النقدي ورفع مستوى النمو الاقتصادي.
3. ضرورة توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية الانتاجية بالتركيز على مسألة توزيع الائتمان المصرفي وبما ينسجم مع النهوض بمستوى النشاط الاقتصادي.
4. متابعة القروض متأخرة التسديد واعتماد اليات مناسبة للحفاظ على المراكز المالية للمصارف والقيام بدورها الحقيقي.
5. ضرورة متابعة موضوع تعبئة المدخرات المحلية وتعميق دور الوساطة المالية بين كل من المستثمرين والمدخرين ضمن اسس علمية تسهم برفع نسبة الائتمان النقدي المصرفي ولصالح توسيع القاعدة الانتاجية.
6. اعادة النظر بمسالة الانتشار المصرفي ولصالح المصارف الخاصة ودعمها من خلال تحرير اسعار الفائدة وزيادة الوعي المصرفي وبما ينسجم والمنافسة العادلة وبالتالي دعم الاصلاح المصرفي.
7. ضرورة التوجه نحو اسلوب خصخصة المصارف الحكومية ، بكونها الية مهمة للاصلاح المصرفي وترتبط بالمنافسة بين المصارف في مسالة توجيه الائتمان المصرفي ، ويتطلب ذلك بالوقت نفسه قيام البنك المركزي باستخدام احتياطي الودائع لاقراض المصارف الخاصة بفائدة ادنى واعادة اقراضها للمشاريع التي تسهم بزيادة الناتج المحلي غير النفطي.
8. ضورة توفير بيئة تشريعية آمنة من شأنها توفير الحماية اللازمة للمتعاملين مع المصارف التجارية لاسيما الخاصة بهدف زيادة الثقة بالجهاز المصرفي.

9. يتطلب من المصارف التجارية اعتماد تدابير من شأنها التقليل من مخاطر عدم تسديد القروض المصرفية لاسيما وان المصارف التجارية الوطنية تتمتع بسيولة عالية ومن ثم المشاركة في تطوير بنية الناتج.

المصادر:

1. زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان–الأردن، 2006.
2. يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية "التحليل المالي في المؤسسات، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2012.
3. عبد العزيز وماهر الامين وايمان انجرو، التحليل الائتماني ودورة في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين، العدد (3)، المجلد (28)، 2006.
4. محمد علي محمد احمد البنا، القرض المصرفي "دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعه الاسلامية والقانون الوضعي "، ط1، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، لبنان، 2006.
5. عبدالمطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) ،الدار الجامعية، الأسكندريه، 2007.
6. منال جابر مرسي ،الإئتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصرن دراسة قياسية للفترة (١٩٩١–٢٠١٩)، مجلة البحوث المالية، المجلد (٢٢) – العدد الأول – يناير كلية التجارة – جامعة سوهاج، بورسعيد،2021 .
7. اسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، كلية الحقوق–جامعة الاسكندرية،2005.
8. نصر حمود مزنان، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2008)، مجلة جامعة كربلاء، العدد الرابع، المجلد التاسع، 2011.
9. سعدي احمد حميد الموسوي 2010: البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية (2005–2010).

10. دعاء محمد زايده: التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني "دراسة تطبيقية على المعارف العامل في قطاع غزه " رساله ماجستير غير منشوره ، علية إنجازه بالجامعة الإسلامية –غزه، 2006.

11. البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2020، ص39.

12. Chapin, Albert, and Hassett, ceorge. Credit and collaction: Principles and Practice, Newyork: Mcgrew Hillboock company Inc., 1960,

13. W.Brammertz I, Akkizidis,w,Berymann R.Entin and M. R ustman.(2009). unified Financial Anal ysis, John wiley & sons Ltd.

14. Brealey, Richard A. & myers, Stewart C. & Allen, Franklin- principles of Corporate Finance. 10th,ed . New York;McGraw-Hill.2011.

15. Breaky, Richard A. & myers, Stewart C. & Allen, Franklin- prluciples of Corporate Finance. 10th,ed . New York;McGraw-Hill.2011

16. Aquanno , Scott , Brennan , Jordan 2018 . The politics of cahadian Monetary policy . Reassessing Canadian in flation , Part ll . Journal of Economic , issues (M.E. Sharpe lnc .) 50(3).